رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 11 / 12 / 2023
تاريخ قبول البحث 20 / 2 / 2024
تاريخ النشر 31 / 3 / 2024

دور المؤسسات غير الرسمية في حماية البيئة والتنمية الزراعية المستدامة في العراق

The role of informal institutions in protecting the environment And sustainable agricultural development in Iraq

الباحثة: امنه باقر حسن
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Researcher: Amna Baqir Hassan
University of Baghdad /Collage of Political Sciences
Aamina.abd2101p@copolicy.uobaghdad.edu.iq

أ. د. ابتسام محمد عبد
جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية
Prof. Dr. Ibtisam Muhammad Abd
University of Baghdad /Collage of Political
ibtisam.m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يعد الاهتمام بموضوع المؤسسات الغير رسمية ومدى تأثيرها في رسم السياسات العامة للدولة موضوع معقد وفي غاية الصعوبة ، وذلك لصعوبة تحديد مدى تأثير تلك المؤسسات وفعاليتها في اي حكومة ، فهناك بعض الحكومات ذات الانظمة الديمقراطية تعطي مساحة واسعة لمشاركة المؤسسات الغير رسمية في القرارات التي تصدر منها او التأثير فيها او تغيير بعض قراراتها وهذا ما لاحظناه في اغلب الانظمة الديمقراطية ، فان لتلك المؤسسات الغير رسمية دور فاعل وحقيقي في رسم السياسات العامة والتأثير في القرار الحكومي ، وان اهم فاعليين اساسيين من المؤسسات الغير رسمية هما مؤسسات المجتمع المدني ودور القطاع الخاص ، ولمؤسسات المجتمع المدني دور بارز في اغلب القضايا التي تخص المجتمع ، ومؤخراً برز دورها بشكل واسع في الاهتمام بالقضايا البيئية على المستويين المحلي والدولي ويتم ذلك من خلال الاشارة الى المخاطر البيئية والحد من التلوث البيئي والدعوة الى تكاتف الجهود لوضع حد للانتهاكات البيئية ، اما القطاع الخاص فله اهمية بالغة وكبيرة في تنمية كافة النشاطات الاقتصادية ويعد إحدى الركائز الأساسية لتنمية وتطوير الدولة ، واهمها البنية الاقتصادية وتنويع وتعزيز مصادر الدخل القومي ، ووفق مرتكزات قانونية والتزام حكومي رسمي دائم ومستمر، لذلك يأتي النشاط الزراعي في مقدمة النشاطات الاقتصادية التي يمكن أن يشارك فيها القطاع الخاص ويساهم في تطويرها وتنميتها لما للنشاط الزراعي من أهمية قصوى في توفير القوت اليومي للأمم والشعوب ، وبما العراق يمتلك الموارد الطبيعية فهو بحاجة ماسة الى برامج التنمية الزراعية المستدامة ، و للقطاع الخاص دور بارز وفاعل في المساهمة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي وجعله في مقدمة البلدان المصدرة للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية بدلا من كونه بلد مستورد ، وهذا كله يصب في مجال التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال في الحاضر والمستقبل .

كلمات مفتاحية : " البيئة " , " التنمية المستدامة " , " التنمية الزراعية " , "المجتمع المدني"،"القطاع الخاص"

Abstract

The concern about informal institutions and their impact on drawing the general state policy is very complicated and hard because of the difficulty in identifying these institutions and their activities in any government. There are some governments of democratic systems which allow informal institutions to share them in making decisions or even changing some already taken ones. Consequently, such institutions have a very effective real role in drawing the general policies and in influencing the state decisions. Examples of such institutions are those of the civil society and the private sector. Civil society institutions have an effective part in most issues related to society and recently its

part has become apparent in environmental field, nationally and internationally, by referring peoples' attention to the consequences of pollution of environment and stopping environmental abuses. As for private sector, it is of great importance in developing all industrial activities and it is one pillar for the progress of the state, one of which is the economy pillar which in turn reinforces the national income according to lawful bases and state continuous permanent commitment. For this reason, agricultural prosperity comes first and it's the priority of this sector because it is related to peoples 'every day food. As Iraq has many natural resources, it is in need to sustainable agricultural development programs. The private sector contributes in a vital way in flourishing the agricultural sector and in turning our country from exported into an imported one by growing strategic products and all this would help in maintaining our natural resources and for the wellbeing of the coming generations.

Keywords: "Environment", "Sustainable Development", "Agricultural Development", "Civil Society", "Private Sector"

المقدمة

تتكون المؤسسات الغير رسمية من مجموعة من الافراد تعمل على تجميع المصالح لغرض توجيه الانظار حول مواضيع معينة ربما تغفل الحكومات عنها او تتجاهلها ، لذلك تعمل تلك المؤسسات جاهدة على تجميع الرأي العام في محاولة للضغط على صانعي القرار السياسي لتحقيق الاهداف التي تسعى اليها ، وفي هذا السياق لابد للحكومات ان تدرك مدى اهمية هذه المؤسسات في رسم السياسة العامة للبلاد ، وعدها كشريك فعلي في ادارة الشؤون العامة لها ، وقد ادت المؤسسات غير الرسمية او المنظمات الغير حكومية دوراً بارزاً في عملية التنمية المستدامة ، سعياً منها لتحقيق الاهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة ، وذلك من خلال القيام بنشاطاتها ذات النفع العام في كافة المجالات ، منها التعليمية والصحية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والترفيهية والرياضية والخيرية .. الخ ، وقد صبت جُل اهتمامها في القضاء على التلوث البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية من غطاء نباتي وثروات مائية وحيوانية ، فهناك منظمات شعارها التشجير ونشر الوعي البيئي ، واخرى هدفها القضاء على التلوث بكافة اشكاله ، فكان الهدف الاساسي لكل هذه المؤسسات هو تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة ، لذلك لابد من العمل بفعالية وكفاءة عالية في المحافظة على الموارد الطبيعية ، تتكون المؤسسات الغير الرسمية من العديد من المكونات اهمها مؤسسات المجتمع المدني ، القطاع الخاص ، الاحزاب ، جماعات المصالح ، الرأي العام ، المؤسسات الدينية ، لكن في هذا البحث سوف يتم التركيز على دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص كونهما الاطراف الاكثر تأثيراً على السياسات الوطنية والدولية .

اهداف البحث: يهدف الدراسة الى توضيح دور المؤسسات غير الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص) كونهما الاطراف الاكثر تأثيراً في رسم السياسات العامة لما تتبعه من اليات ضغط على القرار الحكومي

بالرغم من حداثة تكوين تلك المؤسسات في المجتمع العراقي وخاصة المؤسسات المعنية بالبيئة. كما تناول البحث مدى تأثير وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص على حماية البيئة وتنمية وتطوير التنمية الزراعية المستدامة وماهي الاليات التي اسهمت بها في تنمية قطاعي البيئة والزراعة.

اهمية البحث : ان اهمية البحث هو بيان دور المؤسسات الغير رسمية ومدى فاعليتها في التأثير على القرار السياسي ورسم السياسات العامة للبلاد على الرغم من حداثة نشأتها وتكوينها ، ومدى قدراتها على تنمية القدرات ونشر الوعي البيئي في حماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة .

المشكلة البحثية : تكمن المشكلة في هذه الدراسة على مدى قدرة المؤسسات الغير رسمية (منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص) في التأثير على رسم السياسات العامة في العراق ، وتفعيل دور المنظمات البيئية التي تعنى بالحفاظ على البيئة وتنمية القطاع الزراعي.

فرضية البحث : يمتلك العراق العديد من الموارد الطبيعية والثروات ولكن بسبب اثار التغير المناخي والحروب والنزاعات التي تعرض لها خلال الحقب الماضية فقد تعرضت البيئة الى التدهور والجفاف ، لذا كان هناك دور بارز للمؤسسات الغير رسمية (منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص) في حال توافر الدعم الحكومي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً الى تلك المؤسسات.

محتويات البحث : سوف يتناول البحث دور المؤسسات الغير رسمية في حماية البيئة والتنمية الزراعية المستدامة في العراق من خلال دور مكونين اساسيين من مكونات المؤسسات الرسمية الا وهما منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك من خلال مبحثين.

المبحث الاول : دور منظمات المجتمع المدني

ان منظمات المجتمع المدني هي عناصر فاعلة في تشكيل وتفعيل مظاهر الحياة المختلفة ، وربط قنوات الاتصال بين الأفراد والشعوب لمعالجة القضايا المتعلقة بالإنسان ، ولعل السمة البارزة التي تميزت بها المجتمعات المعاصرة لاسيما الصناعية منها هي تفاقم المشكلات التي تخص البيئة[1] والتلوث التي كانت نتاج حركة التنمية الاقتصادية وتكنولوجيا التصنيع ، لذا عملت منظمات المجتمع المدني على تعزيز الوعي والتثقيف بشأن التحديات البيئية والمناخية وتشجيع المشاركة المجتمعية في تنفيذ المبادئ والأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة* والعمل المناخي ، من خلال قيام هذه المنظمات بتنفيذ مشاريع ومبادرات محلية وإقليمية ودولية لتعزيز حماية البيئة والتنمية الزراعية المستدامة[2] وتكييف المجتمعات مع تغير المناخ ، وفيما يأتي سنوضح نشأة وتطور منظمات المجتمع المدني في العراق واهم المنظمات التي تعمل في مجال البيئة والزراعة:

اولاً– نشأة المجتمع المدني في العراق وتطوره :

مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الحديثة نسبيا والتي برزت بصورة واضحة على الساحة السياسة والاجتماعية خاصة في الدول الأوربية على وجه الخصوص مع بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين مع أن جذوره التاريخية والفلسفية تعود إلى ابعد من ذلك التاريخ بكثير، بوصفه أهم الآليات والوسائل الحديثة التي تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع على وفق الصيغ الديمقراطية التي تقوم على الاحترام والتسامح والتعاون ونبذ العنف والإقصاء والتهميش الاجتماعي والسياسي بين الاثنين من اجل الوصول إلى حالة من السلم المجتمعي وهو ما تسعى إليه الحكومات الديمقراطية المعاصرة عبر عدة طرق ووسائل حضارية ومنها أطروحة المجتمع المدني[3] ، لذا تعد منظمات المجتمع المدني عناصر فاعلة في تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين وتنفيذ لبرامج التنمية الاخرى التي تعدها مكملة للعمل الحكومي ، كما تعد قنوات هامة للتواصل بين المواطنين والحكومة ، من خلال تهيأة التفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير تلك الجماعات للمشاركة في الانشطة السياسية والاجتماعية والسياسية[4] ، ويمكن تقسيم نشأة المجتمع المدني في العراق الى مرحلتين هما:

المرحلة الاولى : بدأت اولى لبنات المجتمع المدني بالظهور في ظل الاصلاحات العثمانية التي اجريت في اواخر القرن التاسع عشر واستمرت في عهد الانتداب البريطاني والحكم الملكي (1917–1958) وقد تمحورت هذه الاصلاحات على السياسة والاقتصاد وكان لها اثر واضح في تحديث الدولة والاقتصاد والمجتمع ، بدأت الاصلاحات باعتماد الحكم الدستوري وانشاء البيروقراطية والجيوش النظامية ، وارساء نظام الملكية الخاصة للأراضي الزراعية ، والانتقال الى تجارة الترانزيت بعيدة المدى للإنتاج الحرفي والزراعي ، اما مجتمعياً فقد شهد المجتمع نمو ثلاث طبقات حديثة تعتمد ملكية رأس المال (الصناعيون والتجار والمقاولون) او كبار ملاك الارض او المتعلمون ، وقد جمعت هذه الطبقات مصالح لحماية وحفظ حقوق الملكية وتخفيض الضرائب وتأمين حرية حركة التجارة والاعمال ، اما سياسياً فقد جرى تغير النظام الانتخابي القديم الذي يعتمد تقسيم الناخبين الى فئتين (الاوليين والثانويين) واستعيض عنه بالنظام الانتخابي التعددي (رجل واحد صوت واحد)، وانشأت العديد من الاحزاب السياسية والصالونات السياسية للنخب التقليدية التي كانت فاعلة آنذاك[5].

المرحلة الثانية : ارتبط تنظيم القوى الاجتماعية نفسها في العهود الجمهورية (ما بعد عام 1958) بكيانات ونقابات وجمعيات ذات توجه مركزي خاضع للتصوّرات الحزبية أو هيمنة الدولة عليها بحكم النزعة القومية ، شديدة التمسك بالهيمنة على التمثيل القطاعي ، وبالتالي ظلّت قوى التمثيل المجتمعي مُسيّسة ، وتعبر عن هموم نقابية مُجزأة بين عمال وفلاحين وحرفيين ، لتُستخدم كأدوات لحيازة التأثير أو التنافس على السلطة ، لذا طرأت

تغييرات هيكلية أكثر مركزية على صيغة التعاقد بين المنظمات والسلطة التي أدارها حزب البعث بتطرّف حين عمد إلى تأميم هياكل المجتمع المدني وتحويلها إلى أذرع إضافية للدولة المؤسسية[6] .

المرحلة الثالثة : نتيجة لما سبق يعد مفهوم المجتمع المدني او المنظمات غير الحكومية جديداً كلياً في العراق بعد عام 2003 ، وطُرحت بذورها الأولى في مجتمع منقسم يعاني من ازمات بعد سقوط النظام السابق ، لذا تشكل المجتمع المدني الجديد وكياناته ، برغبة فوقية لسلطة الائتلاف المؤقتة مدفوعة بنهج متحرر من الصيغة المركزية السابقة لإدارة المجتمع ضمن برنامج دمقرطة العراق ، مما قد يبدو أنه ليس انعكاساً مباشراً للحراك الأهلي الذي ظل عائماً في محيط خبرته الموروثة من التشوّهات المؤسسية السابقة ، وانما لضرورة الانفتاح ، لذا اندفع لأخذ الفرصة بقوة ، عملياً فإن خبرة المجتمع المدني الجديدة تم تكييفها من قبل المنظمات الدولية سواء المُدَربة أو المانحة[7].

ثانياً– البيئة القانونية للمجتمع المدني :

تعمل الدولة على دعم منظمات المجتمع المدني من خلال سنّ بيئة قانونية مناسبة لتأسيس المنظمات واستدامتها ، حيث أن القوانين تخلق إطاراً حامياً للحقوق الأساسية لمنظمات المجتمع المدني ، كما أن هذه البيئة ضرورية للتحقق من أن هذه المنظمات قادرة على أداء دورها وعلى التعامل مع الاحتياجات التي تسعى لتلبيتها ، من جهة أخرى ، فإن الإطار القانوني ينشئ شركاء أقوياء وموثوقين في القطاع المدني وهو أمر لا يقل أهمية عما سبق حيث أنه يسهم في تطوير الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة ، لذا ينبغي توفر ستة حقوق أساسية للمجتمع المدني حتى يتمكن من العمل ، وتعد البيئة ممكنة إن لم يكن هناك ما يعيق حرية التمتع بها ، وتشمل هذه الحقوق ما يأتي[8]:

1– حق الدخول (حرية تكوين الجمعيات)
2– حق العمل بحرية دون تدخل الدولة
3– الحق في حرية التعبير
4– حق التواصل والتعاون (مع منظمات مجتمع مدني أخرى، مجتمع الأعمال، المنظمات الدولية، الحكومات)
5– حق التجمع السلمي (منظمات المجتمع المدني ، أفراداً أو من خلال منظماتهم)
6– حق السعي وراء الموارد والحصول عليها (من الأفراد أو الحكومات أو المنظمات الحكومية الدولية)
7– إن المبدأ الذي تقوم عليه هذه الشروط هو أن "على الدولة واجب الحماية" ، وهذا يتضمن التحقق من أن الإطار التشريعي المرتبط بالحريات الأساسية وبالمجتمع المدني ممكناً وأن الآليات المؤسسية اللازمة موجودة.

نظمت العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني بموجب الدستور العراقي النافذ العام 2005 اذ اكدت المادة (45) الفقرة –اولاً– بانه ينبغي على الدولة ان تحرص " على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني،

ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون "[9] ، فضلا عن وجود لجنة دائمة في مجلس النواب العراقي ضمن نظامه الداخلي المادة (107) تعرف بلجنة العمل ومؤسسات المجتمع المدني ، واهم مهامها [10]:

1- الرقابة والإشراف والمتابعة على أعمال وخطط وسياسات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ودائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومؤسسات الدولة التي تعنى بشؤون مؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها.

2- متابعة معاهد ومراكز الدراسات التي تهتم بتطوير أفكار واليات عمل مؤسسات المجتمع المدني بما ينسجم وخصوصية المجتمع العراقي.

3- مراقبة ومتابعة تنفيذ القوانين والتشريعات والإجراءات المتعلقة بتطوير وتفعيل دور عمل مؤسسات المجتمع المدني وأدائها وتقصي آثار التطبيق.

إن من أهم وظائف المجتمع المدني ، هي تنظيم وتفعيل دور الناس في تقرير مصيرهم ، وخصوصا في حالة تعرض هذا المصير إلى عملية تصفية من جهة معينة ، ومواجهة السياسات التي تؤثر في حياتهم اليومية بشكل مباشر وتزيد من إفقارهم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، لذلك لابد من إيجاد مشتركات حقيقية بين مختلف توجهات المجتمع وفي ضوئها ترسم الخطط والبرامج وتحدد الأهداف من اجل خلق مجتمع واعي[11] ، كما ان هناك مجموعة من العوامل السلبية التي تعرقل نمو منظمات المجتمع المدني اهمها [12]:

1- العنف السياسي والاجرامي الممارس ضد الناشطين او المتطوعين في تلك المنظمات .
2- النزعات الاستبدادية التي تظهرها الاحزاب التي تضايق الناشطين الاجتماعيين او تعرقل تصنيفهم ضمن جمعيات بسيطة .
3- ضعف التنظيم ، وقلة المعرفة في حشد المساندة الاجتماعية والرسمية لهم .
4- قلة الخبرة في تنظيم مصادر التمويل لاستدامة العمل في تلك المنظمات .
5- عدم توفر المباني او المعدات المناسبة او العمال المؤهلين للعمل في هذا المجال .
6- عدم توفر الرقابة المناسبة من قبل المانحين مما يوقع تلك المنظمات في فخ الممارسات الفاسدة ، كسوء استغلال التمويل او سوء استخدام التفويض.

في العراق بدأ الاهتمام الفعلي بالقضايا البيئية من قبل الطيف الواسع من منظمات المجتمع المدني المحلية ، بدأ بين عامي 2008 و 2012 ، حين بدأ المانحون الدوليون بتطويع برامج موجهة نحو تلك القضايا ، على أثر موجتي جفاف شديدتين ضربتا البلاد في حينها ، لذا كان إطلاق المنظمات غير الحكومية إلى الحيّز العام محدد الاتجاهات بسبب الاشتباك الحاصل بين ثلاثة عوامل متداخلة (غياب الدولة و فراغ السلطة و رغبة المجتمع المحلي في تمثيل مصالحه)[13] ، اذ لم تستطع منظمات المجتمع المدني ان تبرز بشكل واضح وتؤثر بالقدر الذي

تحسب له السلطة حسابا كبيرا عند ممارستها واداءها السلطوي وربما يعود جزء كبير من حيثيات هذا الدور على عاتق هذه المؤسسات التي لم تنصقل لديها بعد الخبرة الكافية والمطلوبة للعمل المنظم الاحترافي الذي يمكنها من تفعيل قوتها الكامنة وتأثيرها المطلوب[14] .

ثالثاُ – التحديات التي تواجه عمل المنظمات البيئية غير الحكومية :

قامت المنظمات البيئة غير الحكومية[15] بإنجاز العديد من الوظائف باستخدام سلسلة من النشاطات وقنوات التأثير، من خلال مشاركتها في السياسات البيئية سواء محليا أو عالميا ورغم الانجازات التي حققتها في هذا المجال إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات التي تحول بينها وبين أدائها لنشاطاتها ، وان من أهم تلك التحديات هي [16]:

1. نقص التشريعات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية ، وهو أمر تعاني منه معظم المنظمات غير الحكومية، حيث لا يعترف إلا بممثلي الدول ذات السيادة ، وغير مسموح للممثلين غير الحكوميين باكتساب هذا الدور القضائي والتفاوض مع الدول والوقوف أمام المحاكم الدولية.
2. عدم وجود هيكل إداري يوضح مكانة المنظمات غير الحكومية ، يساهم في تمويل مشاريعها البيئية وهذه المشكلة تعاني منها جميع المنظمات غير الحكومية ، فرغم دورها الاستشاري لدى الأمم المتحدة إلا أنه لا يعدو أن يكون إلا مركزا شرفيا.
3. جمع المعلومات التي لها علاقة بعملية صياغة السياسات البيئية وخاصة الإحصائيات غير المتكاملة ، فمعظم الدول والهيئات الدولية تتعمد إخفاء الأرقام الحقيقية لنشاطاتها ما ينتج عن ذلك نتائج خاطئة لدراسات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.
4. على الرغم من الحيز المهم الذي تحتله المنظمات غير الحكومية للدفاع عن البيئة فالواقع أنها لا تزال مكبلة بضغوط كثيرة تمارس عليها من قبل الدول تحول دونها ودون القيام مهامها، بل أن هذه الضغوط تؤدي في كثير من الأحيان إلى شل نشاطاتها.

عند البحث والتقصي في طبيعة وانماط المنظمات المدافعة عن البيئة نلاحظ ان هناك ثلاث مؤثرات تؤثر على طبيعة عمل تلك المنظمات في العراق وهي موضحة كما في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1)

العوامل المؤثرة في عمل المنظمات البيئية في العراق

المؤثر الاول	المؤثر الثاني	المؤثر الثالث
مازال العمل البيئي جنينياً وخاضعاً الى مبادرات غير تراكمية تضمحل بزوال التمويل او التحول الى برامج اكثر ربحية ، كالأعمال الاغاثية او الاستجابات الطارئة لازمات مرحلية مثل خطط مكافحة (Covid- 19) نقص المياه في مخيمات النزوح وهو نهج شائع ومتداول لدى "منظمات المساندة البيئية" وهو ما قد يؤدي الى التراجع ، او الاعتماد على المانحين ، او ربما يتم التوجيه تحت مؤثرات التمويل او التشبيك او التبعية البيروقراطية ، من قبل الهياكل الحكومية الى انتاج سياسات تحجم من قوة التعبئة البيئية المدنية ، ولاسيما في اوساط المنظمات البيئية الاكاديمية	اعادة تعريف هوية الممارسات التنظيمية وتشكيلها من قبل المنظمات غير الحكومية نفسها ، طبقاً للتشريع المحلي الحاكم لها ، الذي يتيح امكانية اعطائها الصفة القانونية للمنظمات وتغيير مسمياتها وانظمتها الداخلية لتشمل صيانة البيئات وتعزيز قدرات المجتمعات الاهلية الهشة على مواجهة التغير المناخي ، ما قد ينتج زيادة في عدد الكيانات التي تعمل في الحقل البيئي وتوسعه في التفكير المحلي ذي المعرفة العميقة بالمشكلات البيئية وادماجها ضمن نقاشات وحراك الفضاء الاجتماعي العام	تراجع الحريات كعائق امام تنامي مسؤولية الكيانات المدنية عن المساءلة العامة ، نتيجة تغول النفوذ غير المؤسسي لجماعات عُنفية تنشط داخل وخارج اطار الدولة ، تشكك بالأنشطة غير الحكومية المعتمدة على تمويلات الكتل الدولية (الاجنبية) المانحة مع غياب التمويل الوطني ، حيث تتضارب انشطة التعبئة البيئية مع الهياكل التي تحمي شبكة مصالح ريعية لا تنسجم تطلعاتها المستقبلية مع زيادة حدة المخاطر البيئية والمناخية

المصدر : صفاء خلف ، التعبئة البيئية في العراق: المنظمات غير الحكومية والفاعلين المحليين في ظل تحديات التغيّر المناخي ، مبادرة الاصلاح العربي (سلسلة السياسات البيئية) ، بيروت ، 2023 ، ص 5

أن مساهمة منظمات المجتمع المدني في القرار الاقتصادي والبيئي في العراق لازال خجولاً ، إذ تقتصر أغلب نشاطاته على ايصال اراء ومطالبات المواطنين إلى الرأي العام من فترة إلى اخرى ، تاركاً ذلك الدور الحيوي في تمثيل المجتمع والتأثير في عملية صنع القرارات لمجموعات وأشخاص متنفذين داخل الدولة التي تعمل على إقرار القوانين والتشريعات التي تخدم مصالحها الخاصة[17] ، لذلك اوضح الدكتور صلاح الحاج حسن (ممثل منظمة الفاو في العراق) أن هناك أكثر من جمعية ومنظمة تعمل في نفس المجال لكن لا يوجد تنسيق بينها وبين الجهات المعنية الأخرى ، وعليه يجب أن تكون هناك ورشات للعمل تكون بمثابة مبادرة لإنشاء منصة للتنسيق مع منظمات المجتمع المدني العاملة في تطوير قطاع الزراعة والمياه والبيئة ، واقتراح حلول للمشاكل ، والعمل ضمن تنسيق أكبر مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من المؤسسات الحكومية وغيرهم ، لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فقد عملت منظمة الأغذية والزراعة منذ سنوات عديدة مع منظمات المجتمع المدني في العمل الفني والعمليات الميدانية للطوارئ والتدريب وبناء القدرات والدعوة لأفضل الممارسات الزراعية ، حيث أن مجالات التعاون في أنشطة المنظمة هي في البرنامج الميداني ، وتبادل المعرفة وتنمية القدرات ، وحوار السياسات ، والاستخدام المشترك للموارد في حالات الطوارئ ، والأنشطة المعيارية ، والتأييد والاتصال[18].

يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تستمر بتأدية دور مهم في تقوية المجتمع المدني العراقي ، لان وعي وقدرات التعبئة الدولية المتوفرة لدى المنظمات الدولية هما أمران غاية في الأهمية لكي لا يختفي موضوع العراق من أجندات المانحين و من الوعي العام ، يمكن للمنظمات الدولية أيضاً أن تنشأ بيئة داعمة لتطوير برامج بناء القدرات الموجهة إلى منظمات المجتمع المدني [19] ، وعند مراجعة لأحدث النشرات الرسمية لدائرة المنظمات الغير حكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء ، نرى ان عدد المنظمات الغير حكومية (المحلية) المجازة ولغاية تاريخ 2023/9/19 بلغ (5869) منظمة ، وبلغ عدد المنظمات الغير حكومية المعنية بالبيئة والمياه والمناخ حوالي (185) [20] ، لذا نلاحظ ان نسبة المنظمات البيئية المُسجلة إلى العدد الكُلي للمنظمات العمومية المُعلن عنه تبلغ (2.02 %) ، ما يؤشر إلى أن القضايا البيئية ما زالت في طور النمو ضمن اهتمامات المنظمات المدنية ، وتتمتع باستجابة بطيئة من طرف المجتمع المدني لتنظيم نفسه ضمن خطوات مواجهة تحديات التدهور البيئي والمناخي[21] ، وينبغي مشاركة المرأة في المجتمع المدني الذي اقتصر عملها في العملية الانتخابية من خلال نظام المحاصصة الذي أعطى الكتل السياسية الممثلة في مجلس النواب مقاعد مضمونة حتى لو لم تحصل المرشحة على العتبة الانتخابية ، وأثبتت التجربة السياسية العراقية في بناء الدولة وصنع السلام في فترة ما بعد الحرب، ومن خلال العديد من الدورا ت الانتخابية ، تناقضها مع النظرية النسوية[22] .

عملت الحكومة العراقية من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الوطنية على تمكين فرصة لمجموعة أوسع من أصحاب المصلحة الوطنيين ، وتعزيز الحوار الوطني التشاركي وتعزيز فرص التعاون على نطاق أوسع في طريق التنمية ، يقودها مبدأ "عدم ترك أحد في الخلف" ، وهو التزام أساس لأهداف التنمية المستدامة 2030 ، لذا عملت الحكومة ، كمنفذ ومنسق لتحقيق أهداف التنمية الوطنية ، امتدت مهمتها لتسهيل ودعم مبادرات التنمية المستدامة التي تركز عليها مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والاتحادات المهنية والتجارية والشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين، إلا أن فاعلية المجتمع المدني في الانظمة الهجينة* غير مؤثرة[23].

بالرغم من الجهود والنشاطات المتنوعة التي اضطلعت بها المنظمات البيئية للتصدي لمخاطر ومشكلات البيئة ، فقد اخذت على عاتقها مهمة تحسين البيئة في العراق ، ومهمة تدريب الموظفين ، وزراعة الاشجار، وقد تركز اهتمام تلك المنظمات على[24]:

1. المراقبة والتقييم لتنفيذ الاتفاقيات الدولية ، ومدى التزام المؤسسات الحكومية في تنفيذ تلك الاتفاقيات.
2. تعبئة الرأي العام من خلال الحملات الإعلامية والدعائية التي تقوم بها هذه المنظمات ، سواء في وسائل الإعلام أو في الندوات الجماهيرية لزيادة الوعي بخطورة تلوث المياه والمواد المشعة والتلوث البيئي.

3. توسيع قاعدة البيانات الخاصة بالإحصائيات البيئية لرفد صناع القرار بالمنظمات الحكومية ومؤسسات الدولة ، لاتخاذ قرارات رشيدة في التصدي لمخاطر البيئة.
4. مشاركة المنظمات الدولية والحكومية في التصدي لمشكلات البيئة والاشتراك بالوفود الوطنية لحضور المؤتمرات الدولية.

المبحث الثاني : دور القطاع الخاص

يعد القطاع الخاص محوراً مهماً من محاور التنمية المستدامة ، سواء كان في الدول المتقدمة او الدول النامية لما يمتلكه من ميزات وامكانات تؤهله للقيام بدور مهم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية في ظل تحول عالمي نحو اعطاء القطاع الخاص المزيد من الادوار ، كما يتكون هذا القطاع من مؤسسات عديدة كالبنوك وتجمعات رجال الاعمال والشركات متعددة الجنسيات ، وكلها تسعى لحماية اعضائها باستخدام مجموعة من الاساليب المتنوعة لتحقيق مصالح واهداف الاعضاء ، وتتباين طبيعة القطاع الخاص وفقاً لطبيعة النظام السياسي السائد ، وفيما يلي سوف يتم توضيح طبيعة القطاع الخاص في العراق :

اولاً – نشأة القطاع الخاص في العراق وتطوره :

اهتمت الدولة العراقية ومنذ تأسيسها بالقطاع الخاص*، فالدولة كانت تلعب دورا مهماً لدعم القطاع الخاص من خلال تسهيل اداءه داخل الاقتصاد العراقي عن طريق تقديم العون او المساعدات التي يحتاجها ، ، كل ذلك كان بسبب الامكانات المادية الضعيفة للدولة في حين كانت امكانات القطاع الخاص كبيرة ، فالإقطاعيين من ملاك الاراضي والتجار والكبار والمستثمرين من اصحاب الملكيات الضخمة ورؤوس الاموال معظمهم كانوا اعضاء في المؤسسات الحاكمة للدولة او متنفذين من خلال علاقاتهم بأصحاب القرار السياسي للدولة في تلك المرحلة ، يضاف اليهم المستثمرين الاجانب من اصحاب الشركات بشكل عام والنفطية بشكل خاص[25]، بقي القطاع الخاص العراقي حتى خمسينيات القرن العشرين يتبوأ مكانة متميزة بين الأولويات الوطنية مستفيدا من دعم شامل ومساعدة مالية من الدولة ، لكن مع زيادة إيرادات النفط في أوائل الخمسينيات بدأت أوضاع هذا القطاع بالتراجع ، وفيما يأتي سوف نبين مراحل تطور القطاع الخاص في العراق خلال السنوات المتعاقبة[26] :

1. تعرض القطاع الخاص في عام 1964 إلى نكسة إثر تأميم معظم الشركات الخاصة واعتماد نموذج اقتصاد اشتراكي مخطط مركزياً ، حيث سيطر القطاع العام (الاشتراكي) على جميع الأنشطة الاقتصادية تقريباً باستثناء الزراعة وتجارة التجزئة وملكية المساكن والخدمات الاجتماعية والشخصية ، ونتيجة لذلك تحول رجال الأعمال إلى الأنشطة منخفضة المخاطر، ذات الدورة القصيرة والطلب المستمر لاسيما في مجالي التجارة والعقارات.

2. استمرت هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية حتى عام 1987 عندما أجبرت الصعوبات الاقتصادية الحكومة العراقية على اعتماد سياسة الباب المفتوح أمام القطاع الخاص وأوقفت التدخل المباشر في الزراعة كجزء من برنامج التحرير الاقتصادي والخصخصة ، والذي أطلق عليه حينذاك (الثورة الإدارية والاقتصادية) .
3. وشهدت المدة ما بين (1987 – 1990) خصخصة المزارع المملوكة للدولة وعدد من مصانع القطاع العام ، وتحرير سوق العمل ، وإنشاء سوق الأوراق المالية ، وترخيص مصارف تجارية خاصة ، وتشجيع الاستثمار العربي ، وتوفير الحوافز لمؤسسات القطاع الخاص ، وسن قوانين وأنظمة تدعم توسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ، وعززت تلك التدابير حالة القطاع الخاص ووسعت دوره في الأنشطة الاقتصادية ، لاسيما في الصناعة والزراعة ، وانعكس ذلك في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.
4. ومع فرض العقوبات الدولية على العراق في عام 1991 ، تراجع دور القطاع العام وهيمن القطاع الخاص على الأنشطة الاقتصادية حتى عام 1999 عندما قررت الحكومة العراقية فتح السوق أمام المستوردات الرخيصة والمدعومة التي أغرقت السوق المحلية ، وأدى ذلك إلى إغلاق أكثر من 33000 مؤسسة أعمال صغرى وصغيرة ومتوسطة وخسر أكثر من 100,000 عامل وظائفهم.
5. تفاقمت محنة القطاع الخاص بعد عام 2003 مع انعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي وسياسة الاستيراد المفتوح ، وعدم ملائمة مناخ الاستثمار، وغياب الأدوات المالية المختصة، وتدهور البنية التحتية ، وهروب رأس المال ، وأدت هذه العوامل مترافقة مع تصاعد إيرادات النفط ، إلى انخفاض مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وفي الناتج المحلي الإجمالي .

لقد تعرض القطاع الخاص في العراق الى انتكاسة جديدة اثناء المرحلة الانتقالية بعد عام 2003 ، نتيجة توقف المشروعات الصناعية الخاصة اما بسبب التدمير او ارتفاع تكاليف الإنتاج ، او انعدام الطلب المحلي على منتجاته بفعل اغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة ، ومما زاد من وطأة الامر انعدام الامن واستهداف عوائل الرأسماليين ، فكانت النتيجة هروب المنظمين ورؤوس الأموال الى دول الجوار بحثاً عن الاستقرار والأمان وتوطين الأموال ، لقد ساهمت هذه العوامل في ضآلة دور القطاع الخاص في النشاط الاستثماري للبلاد[27].

ثانياً – البيئة القانونية لتطوير القطاع الخاص :

لا يوجد لدى الحكومة تعريف محدث للقطاع الخاص ، لكن قانون الشركات رقم 21 لعام (1997) يحدد ، في المادة 8 – أولا ، بأنه " تتكون الشركة الخاصة باتفاق بين شخصين او أكثر من غير قطاع الدولة ، برأس مال خاص" ، لكنه يجيز، في المادة 8 – ثانيا، أن تكون "مساهمة قطاع الدولة في الشركة الخاصة المساهمة او المحدودة بنسبة تقل عن 25 ٪ من رأس المال" [28] .

وقد نصت المادة (25) من الدستور العراقي النافذ 2005 على " تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته"[29] ،

كما تضمن النظام الداخلي لمجلس النواب اهتمامه بالقطاع الخاص من خلال اللجان الدائمة ، فقد تضمنت المادة (96) لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة ، الفقرة –ثالثاً– " الرقابة والإشراف على أعمال وزارة الصناعة والمعادن ووزارة التجارة وغيرها من المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي أو الصناعي أو التجاري ، والاهتمام بدور القطاع الخاص في بناءً وتنمية الاقتصاد الوطني وتحفيز مفاصله بوسائل الدعم الممكنة" [30] ، وتضمنت المادة (97) لجنة الاستثمار والتنمية ، الفقرة –سابعاً– " متابعة تنفيذ التشريعات والقرارات المتعلقة بالاستثمار والتنمية لجميع القطاعات بضمنها القطاع الخاص ، والاهتمام بتطويرها وتقيم آثار التطبيق ومتابعة نشاطات البنك المركزي والمصارف الحكومية فيما يتعلق بالاستثمار والتنمية" [31].

كان التوجه الجديد للاقتصاد العراقي بعد العام 2003 اعتماد الية السوق في الاقتصاد العراقي ، مما يتطلب التكامل بين دور الدولة ممثلا بالقطاع العام ودور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وبشكل يضمن فسح المجال امام نشاط القطاع الخاص للعمل بشكل يدعم الاقتصاد الوطني مع دور الدولة في تنظيم هذا القطاع ، وبهذا الخصوص نشير الى التوجهات والاهداف بخصوص ذلك[32] :

1- وثيقة العهد الدولي بين العراق والمجتمع الدولي لعام 2007 : التي تبنت تعزيز الشراكة بهدف رفع المستوى المعيشي للشعب العراقي واستكمال عملية الاعمار اذ نصت على اعطاء دور قيادي للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية مع دور خاص للدولة في تنظيم وحماية نشاط القطاع الخاص ، فضلا عن ادراج نصوص قانونية ضمن التشريعات والتعليمات لتشجيع القطاع الخاص وتعزيز دوره .
2- استراتيجية التنمية الوطنية (2007– 2010) : اكدت على دعم وتشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي ، اذا تبنت مجموعة من الوسائل منها : برامج الاصلاح الاقتصادي ، خصخصة المنشأة والمصارف الحكومية واعادت هيكلتها مع تشجيع الاندماج بين المشاريع الاستثمارية القائمة ، فضلاً عن تحديد اساليب الشراكة في الاستثمار ما بين القطاع العام والقطاع الخاص .
3- خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010– 2014) : نصت على بناء شراكة بين القطاعين العام والخاص بمختلف اشكال واساليب الشراكة مع اصلاح وتحويل الشركات العامة الى شركات خاصة او مختلطة ، اضافة الى فسح المجال امام الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر وبناء شراكات مع الشركات العالمية ذات التكنولوجيا الحديثة .
4- خطة التنمية الوطنية للسنوات (2013– 2017) : وتمثل مرحلة جديدة في مسيرة التخطيط التنموي وتعد الحلقة الأولى في منظومة مسار استراتيجي للنهوض الاقتصادي والمجتمعي ، يكون القطاع العام والخاص والمجتمع المدني شركاء في التنمية ، تتكامل فيها الادوار المركزية واللامركزية في ادارة التنمية ، كما تتلازم توجهات الموازنة الاتحادية مع اهداف الخطة في ظل سياسات كلية متوازنة لتحقق استقرارا ماليا ونقديا، وتنمية اقطاب مكانية رئيسة وثانوية تقلص الفجوة بين الحضر والريف وبين المحافظات ، وضمان رعاية صحية

متكاملة لمجتمع معافى وسكان اصحاء ، والارتقاء بمستوى الرعاية الاجتماعية الجيدة لتغطي احتياجات الفئات الهشة وبما يعزز فرص التنمية الاجتماعية ، مع تحقيق استدامة بيئية وصولا الى ارساء دعائم الاقتصاد الاخضر، جميعها تمثل خيارات لتوجهات مستقبلية تلبي طموحات الشعب العراقي (33).

5- خطة التنمية الوطنية (2018 – 2022) : تضمنت حزمة من السياسات والاجراءات الحكومية الهادفة إلى تفعيل دور القطاع الخاص وتطوير قدراته في مختلف المجالات ، اذ شرعت الحكومة في اقرارها وتنفيذها . (34)

6- رؤية العراق لتطوير استراتيجية القطاع الخاص 2030 : وضعت الحكومة القطاع الخاص ضمن محاورها الاستراتيجية ، وافردت له هدفاً قائماً بذاته ، الهدف (3-3) " قطاع خاص قوي وتنموي " يسعى الى توسيع نشاط القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي ، فضلاً عن تطوير شركات وطنية ، تدعم الأنشطة الاقتصادية المتنوعة وتزيد من توسعها ، وعموماً فإن هناك قدراً محدوداً من التنسيق بين القطاعين العام والخاص في مجالات التخطيط التنموي ، وإدماج القطاع الخاص في العملية التنموية، وكيفية قياس أثر القطاع الخاص في خطط التنمية الوطنية ، في ظل اختلاف الأهداف بين القطاعين العام والخاص(35) .

جدول (2)

تقديرات إسهام القطاع الخاص في خطط التنمية للأعوام (2010 – 2022)

	الاستثمار الخاص		القطاع العام		الاجمالي	
	(تريليون دينار)	%	(تريليون دينار)	%	(تريليون دينار)	%
خطة التنمية 2010-2014	89.5	46.3	128.5	53.7	218.0	100
خطة التنمية 2013- 2017	88.0	21.0	329.0	79.0	417.0	100
خطة التنمية 2018- 2022	88.6	40.0	132.0	60.0	220.6	100

المصدر / د. حسين لطيف كاظم ، القطاع الخاص في العراق (مسألة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة) ، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، بيروت ، ص 10

ثالثاً – التحديات التي تواجه نمو وتطور القطاع الخاص:

إن الصعوبات التي تواجه نمو وتطور القطاع الخاص تتمثل بالاتي(36) :

1- غياب بيئة الاستثمار المناسبة لتشجيع القطاع الخاص على تعبئة إمكانياته لدعم الاقتصاد الوطني.
2- عدم وضوح دور القطاع الخاص في الفعاليات التنموية وغياب رؤية محددة المعالم لهذا الدور عند إعادة هيكلة الاقتصاد وبناء القاعدة الإنتاجية .
3- المبالغة في تعقيد الإجراءات الحكومية مما يدفع رجال الأعمال للابتعاد عن الساحة العراقية.

4- قصور القوانين والتشريعات الخاصة بتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بشكل يحد من إمكانية تعظيم هذا الدور والانتقاص من قدراته التنافسية.
5- محدودية القدرات الائتمانية المتاحة في الجهاز المصرفي التخصصي والمبالغة في إجراءات الإقراض للأغراض الاستثمارية وارتفاع سعر الفائدة على الائتمان المقدم للقطاع الخاص.
6- صعوبات ترتبط ببرامج الإصلاح الاقتصادي الشامل أو الجزئي الذي يؤمن رفع مستوى القدرة على تحقيق المنافسة والتطور.
7- وجود اختلال في الجوانب الإدارية والتنظيمية والقانونية والهيكلية.
8- عدم وضوح أهداف خطط التنمية الوطنية وعدم تحديد دور القطاع الخاص فيها وعدم وجود رؤية واضحة لإعادة هيكلة الاقتصاد و كيفية تنويع قاعدة الإنتاج .
9- عدم وضع الإصلاحات المتعلقة بالخصخصة ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي.
10- عدم الاهتمام بتحسين مناخ الاستثمار بما يشجع على تعبئة إمكانيات وقدرات القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي لدعم قدرات الاقتصاد الوطني.
11- غياب برامج دعم الصادرات السلعية غير النفطية لخلق عوامل تنشيط النتاج الوطني .

وقبل الحديث عن آلية تفعيل القطاع الخاص الزراعي في العراق لابد من الإشارة إلى أن هذا القطاع يواجه صعوبات وتحديات كبيرة تحد من تطوره ونمو طاقاته الإنتاجية وترفع من تكاليفه الاستثمارية والإنتاجية وتضعف من قدرته التنافسية ، وبالإمكان إجمال أهم تلك التحديات في مجموعتين وكالاتي[37]:

1. تمثل المجموعة الأولى جملة التحديات الداخلية المركبة من ضعف واختلال الجوانب الإدارية والتنظيمية والقانونية والقضائية ، ومن قصور البنية التحتية والخدمات الأساسية ، فضلا عن التحديات الذاتية المتمثلة بضعف التنظيمات المؤسسية للقطاع الخاص الزراعي في العراق.
2. تعكس المجموعة الثانية تحديات خارجية أبرزها متطلبات العولمة والتحديات المتعلقة بتكنولوجيا الإنتاج وأساليب التسويق والنفاذ إلى الأسواق الخارجية ، ذلك أن النظرة التنموية للقطاع الخاص الزراعي لا ينبغي أن تكون محدودة على توفير السلع والمنتجات الغذائية لإشباع حاجة الطلب المحلي فقط وإنما ينبغي العمل على تشجيع القطاع الخاص الزراعي نحو الإنتاج من اجل السوق الخارجية أيضا، وذلك لتشجيعه على المنافسة وتحسين نوعية المخرجات المنتجة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق ، فضلا عن المردودات المادية من تلك العملية ، إذ إن العراق يتمتع بموارد زراعية تمكنه من الإنتاج الواسع الذي يغذي الطلب المحلي فضلا عن الخارجي.

ان الية تفعيل القطاع الخاص يحتاج إلى عملية استكمال مقومات بناء الدولة بشكل عام ، ودور القطاع الخاص في الاستثمار الزراعي بشكل خاص، لذا ينبغي العمل على الاتي[38]:

1. تعديل التشريعات والقوانين وتضمينها لوائح تنفيذية لتعزيز مساهمة النشاط الخاص ، فضلا عن ذلك تطوير الاجهزة القضائية وتوفير انظمة قضائية ذات مقدرة عالية بالسرعة المعقولة وبتكاليف ملائمة.
2. إعداد خرائط وفرص الاستثمار في المجالات الزراعية المختلفة وتسهيل الاجراءات المطلوبة لتصديق المشاريع وتنفيذها .
3. إدخال مفهوم المنح الاستثمارية في قوانين الاستثمار.
4. شمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقوانين تشجيع الاستثمار.
5. تنظيم ملكية الاراضي الزراعية و تحقيق قدر أكبر من المستفيدين من توزيع الاراضي الزراعية.
6. التوسع في استصلاح الاراضي البور وتوزيعها على المستثمرين الزراعيين وتنفيذ مشاريع مكافح التصحر.
7. الترويج للفرص الاستثمارية من خلال اللقاءات وورش العمل والمعارض الزراعية .
8. توفير قوانين وتشريعات التأمين الزراعي وتطبيقهُ وفق الأسس المالية والفنية والادارية والتنظيمية السليمة كما هو معمول بهِ في دول العالم المتقدمة.
9. توفير القروض الزراعية وتسهيلات اجراءات الحصول عليها وزيادة فترات السداد.
10. إنشاء صناديق او بنوك متخصصة بتمويل المشاريع الصغيرة يتم تمويلها من المنح والمساعدات الدولية.
11. الغاء القيود على التجارة الداخلية والخارجية مع وضع التشريعات اللازمة بحماية المنتج المحلي، فضلا عن نشر وتوزيع تشريعات التجارة الزراعية الخارج للبلدان المتاجرة مع العراق.

الخاتمة

يعد وجود المؤسسات الغير رسمية في العراق حديث نسبياً رغم وجودها في حقب زمنية سابقة ، لكونها لم تصل الى مرحلة النضج الاجتماعي التي تجعلها قادرة على التأثير في السياسة العامة للبلاد ، وان معطيات الواقع العراقي بعد عام 2003 والتحول نحو النظام الديمقراطي وارتفاع اصوات المطالبة بالحريات العامة ، فضلا عن دخول العديد من المؤسسات الاقليمية والدولية التي تعنى بالحرية والتعليم والصحة والبيئة وغيرها ، كل ذلك اسهم وبشكل فاعل في تفعيل دور المؤسسات الغير رسمية (منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص) كونهما فاعليين اساسيين في التأثير على السياسات العامة ، كما ان دور منظمات المجتمع المدني في العراق مازال غير ناضج وذلك بسبب حداثة التجربة ولايزال عملها خجولا ولا يرتقي لمصاف منظمات المجتمع المدني الدولية ، ويعاني من العديد من المشاكل الادارية والمالية والقانونية والسياسية واهمها الامنية ، اذ عانى العديد من النشطاء من التعذيب والخطف والقتل وهذا كله يضعف اداء عمل تلك المنظمات ، فضلا عن ضعف التمويل وعدم القدرة على استدامة العمل التطوعي في تلك المنظمات ، كما ان للقطاع الخاص دور مهم في تنمية وتطوير ورفع المستوى المعاشي للمجتمع ورفع مستوى مشاركته في تحقيق منظومة أهداف التنمية المستدامة ضمن نطاق الانشطة الاقتصادية

والاجتماعية والبيئية ، لذلك لابد من توفير بيئة امنه لهذا القطاع ضمن الضوابط والقوانين التي تضعها الحكومة وليكون شريك فعلي في المساهمة والتأثير في القرارات الحكومية .

النتائج

1. يعاني العراق من هشاشة في البناء التنظيمي للمؤسسات الغير رسمية (منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص) وذلك بسبب حداثة التجربة نسبياً في النظام السياسي العراقي.
2. نقص التشريعات للمؤسسات الغير رسمية ساهم في عرقلة عملها على المستوى المحلي والدولي.
3. ضعف التنسيق والتنظيم بين المنظمات المعنية بالبيئة مما يجعل العمل البيئي يتشتت ولايصل الى الهدف المنشود .
4. ضعف التمويل لأغلب المؤسسات مما يؤثر على طبيعة عملها ، وربما يلجأها الى قبول التمويل من المنظمات الخارجية.
5. صعوبة جمع المعلومات خاصة تلك المعنية بالقضايا البيئية مما يجعلها تصل الى نتائج غير صحيحة .
6. غياب البيئة المناسبة للاستثمار وتشجيع القطاع الخاص لدعم الاقتصاد العراقي .
7. التعقيد في الاجراءات الحكومية في عمل المستثمرين مما يبعدهم من الاستثمار في العراق .
8. بسبب سوء الوضع الامني يبتعد اغلب الناشطين سواء المحليين او الدوليين ، وكذلك المستثمرين.

التوصيات

1. يجب ان يرتكز انشاء المؤسسات الغير رسمية على اساس دستوري ليكون عملها ضمن النطاق القانوني للدولة وضمن صلاحياتها وسياساتها.
2. يجب ان يكون دور المؤسسات بناء ثقافة المواطنة وحب الوطن والابتعاد عن الثقافات الفرعية المشتتة للوحدة الاجتماعية والوطنية وذلك من خلال التنشئة السياسية بين الاجيال.
3. خلق شراكة حقيقية بين المؤسسات الرسمية والغير رسمية (المجتمع المدني والقطاع الخاص) وخلق نوع من التوازن والتكامل بينهما بما يتلائم لتحقيق الاهداف العامة.
4. يجب ان تكون تلك المؤسسات مستقلة وليس لها اجندات خارجية ولكي تحقق التوازن بينها وبين الدولة ، باعتبارها قنوات لإدخال طلبات المواطنين والسعي لتحقيقها دون الرغبة في الوصول الى السلطة .
5. يجب ان تكون مصادر التمويل من داخل الدولة ومنع اي مصادر خارجية تؤدي الى تبعية تلك المؤسسات والتحكم بقراراتها ومسار عملها.
6. توحيد الجهود بين اغلب تلك المؤسسات كون هناك عدد كبير من منظمات المجتمع المدني وبعضها يتشابه في المضمون والاهداف ولكنها مفرغة من محتواها الحقيقي ، لذا يجب توحيدها جهودها ضمن نطاق فاعل وحقيقي له التأثير في صناع القرار في السلطة .
7. يمكن للمؤسسات الغير رسمية أن تعزز رقابتها ومتابعتها لأنشطة القطاعين العام والخاص، والتأكد من تطابقها مع أهداف التنمية المستدامة وفلسفتها، وتوضيح أوجه التطابق والانحراف عن الأهداف.

8. تعمل تلك المؤسسات على رفع الوعي بين المواطنين ، لان هناك الكثير منهم ليس له معرفه ودراية بحقوقهم والتزاماتهم تجاه الدولة ، فضلا عن عدم معرفة لأهمية تلك المؤسسات في التأثير في القرارات الحكومية .

الهوامش

1) البيئة : هي الاطار الذي يعيش داخله الانسان والذي يحتوي على التربة والماء والهواء واي شيء يتضمنه كل عنصر من هذه العناصر من مكونات جمادية او كائنات تنبض بالحياة ، وما يشتمل ضمن هذا الاطار من مظاهر شتى كطقس ومناخ ورياح وامطار وجاذبية ومغناطيسية ... الخ ومن علاقات متبادلة بين هذه العناصر ، للمزيد من التفاصيل ينظر : د. نادية ضياء شكارة ، علم البيئة والسياسة الدولية ، ط 1 ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2015 ، ص ص 14- 16.

2) داود عبد الرازق الباز ، الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث في دولة الكويت ، دراسة تحليلية في إطار المفهوم القانوني للبيئة والتلوث ، مجلس النشر العلمي ، 2003 ، ص 12 .

3) د. عبد المنعم عبد الوهاب العامر ، النظام القانوني لحماية وتحسين البيئة في التشريع العراقي ، ورقة قدمت الى المؤتمر البيئي العلمي الدولي الاول في جامعة عمان العربية ، 2018 ، ص ص 2- 3 .

4) عامر محمود طراف ، أخطار البيئة والنظام الدولي ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، بيروت ، 1998 ، ص 15 .

5) رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني ، البيئة ومشكلاتها ، سلسة عالم المعرفة ، العدد 22 ، 1990 ، ص 156 .

6) التنمية المستدامة : عرفتها لجنة بريندتلاند التابعة للأمم المتحدة ، في عام 1987 م ، التنمية المستدامة على أنها "تعني تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها الخاصة " الامم المتحدة ، الاثر الاكاديمي ، للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الرسمي:

7) https://www.un.org/ar/articles-by-property-local-category/59101/10865

8) عبد الخالق عبد الله ، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 13 ، 1998 ، ص 244 .

9) د. ساجد احميد عبل الركابي ، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ ، ط 1، الناشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية و الاقتصادية ، برلين – المانيا ، 2020 ، ص 115.

10)د. احمد جابر بدران ، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ، ط 1 ، الناشر مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية ، القاهرة ، 2014 ، ص 86 .

11)عبير نجم عبد الله الخالدي و عذراء اسماعيل زيدان ، وضع النساء المهمشات في المرحلة الراهنة ومعوقات التنمية المستدامة دراسة ميدانية في داري احداث الاناث ودار ضحايا الاتجار بالبشر ، مجلة الدراسات المستدامة ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، 2022 ، ص 145.

12)التنمية الزراعية المستدامة : هي التي تسهم في تعزيز كفاءة استخدام الموارد ، وتحسين القدرة على تحمل تغيّر المناخ ، وضمان التكافؤ والمسؤولية الاجتماعية في قطاع الزراعة وعلى مستوى النظم الغذائية لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير التغذية للجميع، في الحاضر وفي المستقبل ، الامم المتحدة ، الاسكوا ، للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الرسمي :

13) https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/

14)عمر حميد مجيد محمد ، امكانية تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 26 ، العدد 121 ، 2020 ، ص 370.

15)د. محمود الاشرم ، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007 ، ص 50 .
16)د. مليكة زغيب و أ. قمري زينة ، البيئة، الزراعة المستدامة و المنتجات المعدلة وراثيا ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد الخامس ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2009 ، ص 135 .
17)د . أسعد حمدي محمد ماهر ، التنمية الزراعية المستدامة في العراق – الواقع والتحديات ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، العدد 3 ، كردستان – العراق ، 2017 ، ص 13 .
18)محمد السيد عبدالسلام ، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1982 ، ص 27 .
19)منظمات المجتمع المدني : تشمل المنظمات التطوعية غير الحكومية وغير الربحية التي يُشكلها ناشطون في هذا المجال الاجتماعي ، وكذلك هي مجموعة واسعة من المنظمات والشبكات والجمعيات والمجموعات والحركات التي تعمل بشكل مستقل عن الحكومة ، والتي تضافر جهودها أحياناً لتعزيز مصالحها المشتركة من خلال العمل الجماعي تقليدياً ، كما يشمل المجتمع المدني جميع المنظمات التي تحتل "الفضاء الاجتماعي" بين الأسرة والدولة ، باستثناء الأحزاب والشركات السياسية ، للمزيد من التفاصيل ينظر ، الامم المتحدة ، الاسكوا ، منظمات المجتمع المدني ، على الموقع الرسمي :
20)https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/
21)عباس فاضل محمود ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق ، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد 203 ، 2012 ، ص 616 .
22)د. محمد احمد علي مفتي ، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية (دراسة تحليلية نقدية) ، مجلة البيان ، العدد 185 ، مركز البحوث والدراسات ، 2013 ، الرياض ، ص 14 .
23) متروك الفالح ، المجتمع و الديمقراطية و الدّولة في البلدان العربية (دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريّف المدن) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 2002 ، ص 26 .
24)حسام شحادة ، المجتمع المدني ، سلسلة التربية البدنية 6 ، بيت المواطن للنشر والتوزيع ، ط 1 ، دمشق ، 2015 ، ص ص 11 – 12 .
25)نوال تعالبي ، الحوكمة البيئية العالمية (دور الفواعل غير الدولاتية فيها) ، ط 1 ، الناشر مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2014 ، ص 34.
26)فالح عبد الجبار ، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب ، ط 1 ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2006 ، ص ص 15 – 18 .
27)صفاء خلف ، التعبئة البيئية في العراق: المنظمات غير الحكومية والفاعلين المحليين في ظل تحديات التغيّر المناخي ، مبادرة الاصلاح العربي (سلسلة السياسات البيئية) ، بيروت ، 2023 ، ص 1 .
28)المصدر نفسه ، ص ص 2–3 .
29)المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني (ICNL) ، نماذج لتعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والسلطات العامة ، الاردن ، 2009 ، ص 3.
30)دستور جمهورية العراق ، الباب الثاني ، المادة (45) ، الفقرة اولا ، ص 12 .
31)النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي ، المادة (107) ، 2022 ، ص 74.
32)عباس فاضل محمود ، مصدر سابق ، ص ص 624 – 625 .
33)فالح عبد الجبار ، مصدر سابق ، ص 50.

34)صفاء خلف ، مصدر سابق ، ص 2 .

35)فلاح خلف كاظم الزهيري ، المجتمع المدني وبناء الدولة العراقية ما بعد 2003 التمكين وحدود الشراكة الوطنية ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، المجلد 3 ، العدد 42 ، 2021 ، ص 790 .

36)تعرف المنظمات البيئية غير الحكومية "بأنها منظمات جاءت لمعالجة مصادر التلوث وتخفيف آثاره البيئية قدر الإمكان، فضلا عن استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة المهمة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل استمرارية قدرتها الاستيعابية والإنتاجية، وذلك بالتعاون مع أعضاء المجتمع الدولي في حماية البيئة المحلية والدولية، وكذا مواجهة التهديدات البيئية الموجودة والمستقبلية" ، للمزيد من التفاصيل ينظر : نامر هيبة وفرحاتي عمر ، دور المنظمات البيئية غير الحكومية في توجيه الرأي العام للضغط على الحكومات من أجل حماية البيئة ، دفاتر السياسة والقانون ، المجلد 13 ، العدد 1 ، الجزائر ، 2021 ، ص 474 .

37)المصدر نفسه ، ص 481 .

38)مايح شبيب الشمري ، الاستدامة في إطار التنمية رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق ، مركز دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة ، النجف ، العدد 57 ، 2020 ، ص 24.

39)الامم المتحدة في العراق ، دور جمعيات المجتمع المدني في مجالات الزراعة والمياه والبيئة ، 2022 ، للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الرسمي :https://iraq.un.org/ar/175281

40)لجنة تنسيق المنظمات الغير حكومية لأجل العراق (NCCI) ، عشر سنوات من التطور في مجال المجتمع المدني في العراق ، 2013 ، للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الرسمي :

41)https://www.ncciraq.org/ar/archive-ar/opneds-ar/item/148

42)الامانة العامة لمجلس الوزراء ، دائرة المنظمات الغير حكومية ، للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الرسمي:

43)https://www.ngoao.gov.iq

44)صفاء خلف ، مصدر سابق ، ص 8.

45)Batool H. Alwan, Iraqi Women's Leadership and State-Building, Journal of International Women's Studies Vol. 22, No. 3 April 2021,p14

46)التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة ، مصدر سابق ، ص 12 .

47)* تجمع الانظمة الهجينة بين عناصر الاستبداد والديمقراطية غالبًا ما تتبنى الخصائص الشكلية للديمقراطية بينما تسمح

48) بمنافسة حقيقية قليلة على السلطة مع ضعف الاحترام لأساسيات الحقوق السياسية والمدنية ،للمزيد من التفاصيل ينظر:

49)Muntasser Majeed Hameed, Hybrid Regimes :An Overview, IPRI journal, no(1), 2022,p.6

50)محمد مرعي جاسم ، دور المنظمات الدولية والوطنية في الحد من تلوث البيئة ، مجلة جامعة الامام جعفر الصادق (ع) ، كلية القانون ، العدد 4 , 2022 ، ص 18 .

51)القطاع الخاص : هو ذلك الجزء من الاقتصاد الوطني الذي يملكه ويديره الأفراد سواء في شكل شركات الأشخاص أو شركات الأموال (كالشركات المساهمة مثلا)، وإن كان هناك بطبيعة الحال بعض الظروف والأوضاع التي تتطلب تشاور رجال الأعمال في القطاع الخاص مع السلطات العامة في بعض المسائل ، للمزيد من التفاصيل ينظر الامم المتحدة ، الاسكوا ، الموقع الرسمي : https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary ، وقد عرف القطاع الخاص في موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية : " هو ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع مباشرة للإدارة الحكومية ، فضلا عن النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المشروعات الخاصة ، كما يشمل كذلك القطاع الخاص النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها الأفراد والمنظمات ، والتي تهدف إلى تحقيق الربح وهي نشاطات تسمى أحيانا بالقطاع الشخصي ، للمزيد من التفاصيل

ينظر هيكل عبد العزيز فهمي ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية ، ط 2 ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1987 ، ص 684.

52)ازاد احمد سعدون الدوسكي ، دور القطاع الخاص في التطور الاقتصادي لمجموعة من الدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة العراقية للمدة من(1970 – 2004) تحليل وقياس ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2007 ، ص 125 .

53)جمهورية العراق (مجلس الوزراء) ، هيئة المستشارين ، استراتيجية تطوير القطاع الخاص (2014 – 2030) ، 2014 ، ص 43 .

54)صادق علي الطعان وحسين علي عبد ، القطاع الخاص في العراق (الواقع ، المعوقات ، الاصلاحات) ، مجلة كلية التربية للبنات والعلوم الانسانية ، جامعة الكوفة ، العدد 20 ، 2017 ، ص ص 44 – 45.

55)جمهورية العراق (مجلس الوزراء) ، هيئة المستشارين ، مصدر سبق ذكره ، ص 8.

56)دستور جمهورية العراق ، الباب الثاني ، المادة (25) ، ص 9.

57)النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي ، المادة (96) ، 2022 ، ص 57.

58)النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي ، المادة (97) ، 2022 ، ص 59.

59)فيصل اكرم نصوري و فيصل زيدان سهر ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق (مع اشارة خاصة الى القطاع الصناعي في العراق) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 21 ، العدد 83 ، 2015 ، ص ص 309 – 310 .

60)وزارة التخطيط العراقية ، خطة التنمية الوطنية (2013– 2017) ، 2013 ، ص 3.

61)وزارة التخطيط العراقية ، خطة التنمية الوطنية (2018– 2022) ، 2018 ، ص 83.

62)د.حسين لطيف كاظم ، القطاع الخاص في العراق (مسألة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة) ، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، بيروت ، ص 10 .

63)د. سهام الدين خيري ، مساهمة القطاع الخاص في تنمية النشاط الزراعي في العراق (1970– 2010) الواقع والافاق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 43 ، 2015 ، ص 129 .وللمزيد من التفاصيل ينظر:

64)Saleh Ali Law And Its Influential Role for Dina Mohammed Jabr and Youssef Habeeb Strategic Leadership in Managing Security Crises in Iraq, BILD Law JOURNA,no.2.2022.p.512

65)عمر حميد مجيد محمد الغزي ، استشراف مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية ، رسالة ماجستير (منشورة) قدمت الى جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد ، 2010 ، ص ص 125 – 126. وللمزيد من التفاصيل ينظر:

66)Military And Security The Of SatarShyae TheImpact HayerabedKathem and Wafaa School Positive of Security After 2014, Journal Achieving Iraqi National On Institution Psychology, Vol.6,No.5,2022

67)أ.د. علي درب كسار الحيالي ، دور القطاع الخاص في دعم الاستثمار الزراعي في العراق ، للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع : https://www.uoanbar.edu.iq/AgricultureCollege/News_Details.php?ID=1598

المصادر

1. دستور جمهورية العراق ، الطبعة الخامسة ، 2011 .

2. النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي ، 2022 .

الكتب العربية والمعربة :

3. د. نادية ضياء شكارة ، علم البيئة والسياسة الدولية ، ط 1 ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، الاردن – عمان ، 2015 .
4. داود عبد الرازق الباز ، الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث في دولة الكويت ، دراسة تحليلية في إطار المفهوم القانوني للبيئة والتلوث ، مجلس النشر العلمي ، 2003 .
5. عامر محمود طراف ، أخطار البيئة والنظام الدولي ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، بيروت ، 1998.
6. رشيد الحمد ومحمد سعيد صباريني ، البيئة ومشكلاتها ، سلسة عالم المعرفة ، العدد 22 ، 1990.
7. متروك الفالح ، المجتمع و الديمقراطية و الدّولة في البلدان العربية) دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريّف المدن ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت ، 2002.
8. حسام شحادة ، المجتمع المدني ، سلسلة التربية البدنية 6 ، بيت المواطن للنشر والتوزيع ، ط 1 ، دمشق ، 2015 .
9. نوال تعالبي ، الحوكمة البيئية العالمية (دور الفواعل غير الدولاتية فيها) ، الناشر مركز الكتاب الاكاديمي ، ط1 ، عمان ، 2014 .
10. فالح عبد الجبار ، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب ، ط 1 ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2006 .
11. هيكل عبد العزيز فهمي ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية ، ط 2 ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1987.
12. د. ساجد احميد عبل الركابي ، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ ، ط 1، الناشر المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية و الاقتصادية ، برلين – المانيا ، 2020.
13. د. احمد جابر بدران ، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ، ط 1 ، الناشر مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية ، القاهرة ، 2014.
14. د. محمود الاشرم ، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2007.
15. محمد السيد عبدالسلام ، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1982.

الدوريات والمجلات

16. عباس فاضل محمود ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق ، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد 203 ، 2012 .
17. د. محمد احمد علي مفتي ، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية (دراسة تحليلية نقدية) ، مجلة البيان ، مركز البحوث والدراسات ، 2013 ، الرياض ، العدد 185.
18. فلاح خلف كاظم الزهيري ، المجتمع المدني وبناء الدولة العراقية ما بعد 2003 التمكين وحدود الشراكة الوطنية ، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ، 2021 ، المجلد 3 ، العدد 42
19. نامر هيبة وفرحاتي عمر ، دور المنظمات البيئية غير الحكومية في توجيه الرأي العام للضغط على الحكومات من أجل حماية البيئة ، دفاتر السياسة والقانون ، الجزائر ، المجلد 13 ، العدد 1 ، 2021 ،
20. مايح شبيب الشمري ، الاستدامة في إطار التنمية رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في العراق ، مركز دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة ، النجف ، العدد 57 ، 2020 ، ص 24.
21. محمد مرعي جاسم ، دور المنظمات الدولية والوطنية في الحد من تلوث البيئة ، مجلة جامعة الامام جعفر الصادق (ع) ، كلية القانون ، العدد 4 , 2022.

22.صادق علي الطعان وحسين علي عبد ، القطاع الخاص في العراق (الواقع ، المعوقات ، الاصلاحات) ، مجلة كلية التربية للبنات والعلوم الانسانية ، جامعة الكوفة ، العدد 20 ، 2017 .
23.فيصل اكرم نصوري و فيصل زيدان سهر ، الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين التشريع والتطبيق في العراق (مع اشارة خاصة الى القطاع الصناعي في العراق) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، المجلد 21 ، العدد 83 ، 2015 .
24.د. سهام الدين خيري ، مساهمة القطاع الخاص في تنمية النشاط الزراعي في العراق (1970– 2010) الواقع والافاق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 43 ، 2015.
25.عمر حميد مجيد محمد ، امكانية تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 26 ، العدد 121 ، 2020.
26.عبد الخالق عبد الله ، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 13 ، 1998.
27.عبير نجم عبد الله الخالدي و عذراء اسماعيل زيدان ، وضع النساء المهمشات في المرحلة الراهنة ومعوقات التنمية المستدامة دراسة ميدانية في داري احداث الاناث ودار ضحايا الاتجار بالبشر ، مجلة الدراسات المستدامة ، المجلد الرابع ، العدد الثالث ، 2022.
28.د. مليكة زغيب و أ. قمري زينة ، البيئة، الزراعة المستدامة و المنتجات المعدلة وراثيا ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، العدد الخامس ، 2009 .
29.د . أسعد حمدي محمد ماهر ، التنمية الزراعية المستدامة في العراق – الواقع والتحديات ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، كردستان – العراق ، المجلد ، العدد 3 ، 2017 .
30.د. سالم عبد الحسن رسن ، التنمية الزراعية المستدامة ... خيارنا الاستراتيجي في المرحلة الراهنة ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 13 ، العدد 2 ، 2011 .

الرسائل والاطاريح الجامعية

31.ازاد احمد سعدون الدوسكي ، دور القطاع الخاص في التطور الاقتصادي لمجموعة من الدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة العراقية للمدة من 1970 – 2004 تحليل وقياس ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2007 ، ص 125 .
32.عمر حميد مجيد محمد الغزي ، استشراف مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية ، رسالة ماجستير (منشورة) قدمت الى جامعة بغداد – كلية الادارة والاقتصاد ، 2010 ، ص ص 125 – 126.

الدراسات والتقارير

33.د. عبد المنعم عبد الوهاب العامر ، النظام القانوني لحماية وتحسين البيئة في التشريع العراقي ، ورقة قدمت الى المؤتمر البيئي العلمي الدولي الاول في جامعة عمان العربية ، 2018 .
34.صفاء خلف ، التعبئة البيئية في العراق: المنظمات غير الحكومية والفاعلين المحليين في ظل تحديات التغير المناخي ، مبادرة الاصلاح العربي (سلسلة السياسات البيئية) ، بيروت ، 2023 .
35.المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني (ICNL) ، نماذج لتعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والسلطات العامة ، الاردن ، 2009 .
36.التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة (انتصار ارادة وطن) ، 2019.
37.جمهورية العراق (مجلس الوزراء) ، هيئة المستشارين ، استراتيجية تطوير القطاع الخاص (2014 – 2030) ، 2014.

38.وزارة التخطيط العراقية ، خطة التنمية الوطنية (2013- 2017) ، 2013
39.وزارة التخطيط العراقية ، خطة التنمية الوطنية (2018- 2022) ، 2018 .
40.د. حسين لطيف كاظم ، القطاع الخاص في العراق (مسألة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة) ، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ، بيروت.
41.الامم المتحدة في العراق ، دور جمعيات المجتمع المدني في مجالات الزراعة والمياه والبيئة ، 2022 ، للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الرسمي : https://iraq.un.org/ar/175281
42.لجنة تنسيق المنظمات الغير حكومية لأجل العراق (NCCI) ، عشر سنوات من التطور في مجال المجتمع المدني في العراق ، 2013 ، للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الرسمي :
43. https://www.ncciraq.org/ar/archive-ar/opneds-ar/item/148
44.الامانة العامة لمجلس الوزراء ، دائرة المنظمات الغير حكومية ، للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الرسمي:
45. https://www.ngoao.gov.iq
46.الامم المتحدة ، الاسكوا ، للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الرسمي :
47. https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary
48.أ.د. علي درب كسار الحيالي ، دور القطاع الخاص في دعم الاستثمار الزراعي في العراق ، للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع : https://www.uoanbar.edu.iq/AgricultureCollege/News_Details.php?ID=1598
49.الامم المتحدة ، الاثر الاكاديمي ، للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الرسمي:
https://www.un.org/ar/articles-by-property-local-category/59101/10865
Batool H. Alwan , Iraqi Women's Leadership and State-Building, Journal of International Women's Studies Vol. 22, No. 3 April 2021,p14
51. تجمع الانظمة الهجينة بين عناصر الاستبداد والديمقراطية غالبًا ما تتبنى الخصائص الشكلية للديمقراطية بينما تسمح بمنافسة حقيقية قليلة على السلطة مع ضعف الاحترام لأساسيات الحقوق السياسية والمدنية ،للمزيد من التفاصيل ينظر :
Muntasser Majeed Hameed, Hybrid Regimes :An Overview, IPRI journal, no(1), 2022,p.6
Dina Mohammed Jabr and Youssef Habeeb Saleh Ali Law And Its Influential Role for Strategic Leadership in Managing Security Crises in Iraq, BILD Law JOURNA no.2.2022.p.512
Haye rabedKathem and Wafaa Satar Shyae The Impact Of The Security And Military Institution On Achieving Iraqi National Security After 2014, Journal of Positive School Psychology, Vol.6,No.5,2022